الأمم المتحدة

E/CN.3/2015/22

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 December 2014
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة السادسة والأربعون
٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للعِلم

التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٩/٢٠١٤. ويناقش التقرير الأهمية البالغة التي يكتسيها التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية باعتبارهما ضرورة إنمائية، ويعترف بالزخم المتزايد في مجال تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على كل من الصعد الوطني والإقليمي والدولي. ويبين التقرير أيضا المبادرات الإقليمية والدولية في تقديم الدعم للجهود الوطنية الرامية إلى تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويقدم القسم الأخير من التقرير لمحة عامة عن آخر الأنشطة التي تضطلع بها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال. واللجنة مدعوة إلى أن تحيط علما بهذا التقرير.

* E/CN.3/2015/1.

140115 020115 14-67354 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - التسجيل المدني هو التدوين المستمر والدائم والإلزامي والشامل للوقائع الحيوية التي تحدث بين السكان ولخصائصها من قبيل مواليد الأحياء ووفيات الأجنة وحالات الوفاة والزواج والطلاق والتبني والإقرار بالبنوة والاعتراف، وفقا لقانون كل بلد. والإحصاءات الحيوية عبارة عن جمع الإحصاءات عن الأحداث الحيوية خلال فترة حياة شخص معين، والخصائص ذات الصلة للأحداث ذاتها وسمات الشخص أو الأشخاص المعنيين. ويعتبر التسجيل المدني المصدر الأمثل والأكثر تفضيلا للإحصاءات الحيوية. ومع ذلك، ففي الحالات التي يكون فيها التسجيل المدني غير كامل، تستخدم مصادر أخرى، مثل تعدادات السكان والدراسات الاستقصائية لعينات من الأسر المعيشية، والسجلات الصحية كمصادر مرحلية ومؤقتة للإحصاءات الحيوية.

٢ - وشهدت السنوات الأخيرة اعترافا متزايدا بقيمة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على النطاق العالمي. ومن خلال التزامات سياسية قوية في كثير من الأحيان، أصبح إنشاء أو تدعيم نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية أولوية في عدد متزايد من البلدان التي قد يكون فيها هذا النظام غير موجود أو غير فعال. وفي الوقت نفسه، سُجلت طفرة في تقديم الدعم إلى البلدان من أجل تحسين كفاءة النظم واكتمالها على مستوى المجتمع الدولي وبين الشركاء في التنمية، ولا سيما على الصعيد الإقليمي.

٣ - وأعد هذا التقرير[(١)] وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢١٩. وهو (أ) يناقش الأهمية البالغة التي يكتسيها نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بوصفه قضية من قضايا التنمية؛ (ب) يستعرض الزخم الجديد الموجه إلى تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على كل من الصعد الوطني والإقليمي والعالمي؛ (ج) يحدد أدوار المنظمات الدولية والإقليمية في تقديم الدعم لإنشاء نظم وطنية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية أو تحسين النظم القائمة؛ و (د) يقدم لمحة عامة عن الأنشطة التي تضطلع بها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال.

(١) قدم مساهمات هامة في هذا التقرير كل من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية.

ثانيا – التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: ضرورة إنمائية

٤ – تتعدد أوجه الفوائد المترتبة على تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من خلال اتباع نهج شامل. ونظرا لما لتحسين هذه النظم من آثار قوية على الهوية القانونية وحقوق الإنسان وصحة السكان والحكم الرشيد والإدارة، ينظر إليه على نحو متزايد باعتباره ضرورة إنمائية لأي بلد.

٥ – ويقدم التسجيل المدني الدليل الوثائقي والسجل الدائم الذي يؤسس أفراد الشعب من خلاله هويتهم القانونية وعلاقاتهم الأسرية وأحوالهم المدنية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى صون عدد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وحقوق الإنسان التي يحق لهم ممارستها. فوثيقة قانونية مثل شهادة الميلاد تحمي الناس من التعرض لمخاطر من قبيل انعدام الجنسية والزواج المبكر والاتجار بالبشر، مع توافر إمكانية اللجوء إلى القضاء. ومع ذلك، ما زال الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى هذه الأشكال من الحماية نظرا لعدم تسجيل الوقائع الهامة في حياتهم، وبالتالي فهم غير مثبتين في السجلات الرسمية. وإذ يسلم تقرير فريق الأمين العام للشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥[٢] بأن هذه المسألة تمثل قضية إنمائية هامة، فإنه أكد على أن توفير الهوية القانونية هو مسؤولية مؤسسية تقع أساسا على عاتق الحكومة، وحث على توفير هوية قانونية شاملة وبلا قيود.

٦ – ويخدم نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية العالي الجودة أيضا العديد من أغراض الإدارة العامة والحوكمة. وتسمح السجلات الإدارية التي يتم جمعها من خلال نظام التسجيل المدني بتحديد هوية مجموعات فرعية من السكان قد تحتاج إلى إجراءات أو خدمات، مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والحماية الاجتماعية، فضلا عن الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشكل المعلومات الموثوقة عن الوفيات وأسباب الوفاة الأساس الذي تقوم عليه إجراءات محددة الهدف، بما في ذلك تقييم أداء السياسات القائمة في مجال الصحة العامة وتحديد الاتجاهات الوبائية مثل ظهور الأمراض المعدية وغير المعدية وانتشارها.

٧ – وعلاوة على ذلك، فإن الإحصاءات الحيوية المستمدة من نظام للتسجيل المدني والإحصاءات قابل للاستمرار – بما له من مزايا فريدة تتمثل في شمول التغطية والدوام والاستمرارية والفعالية من حيث التكلفة مع مرور الوقت، مقارنةً بمصادر أخرى

(٢) A/67/890، المرفق؛ انظر غايات الهدف ١٠: كفالة الحكم الرشيد والمؤسسات الفعالة.

للإحصاءات الحيوية – تشكل عاملا أساسيا في التخطيط الإنمائي لأي بلد، حيث يمكن الاسترشاد بها على نحو فعال في وضع السياسات والبرامج القائمة على الأدلة. ويمكن أن تكشف الإحصاءات الحيوية، لا سيما عدد المواليد والوفيات وأسباب الوفاة، عن صحة السكان والديناميات الديمغرافية لبلد ما. ولا غنى لصانعي القرار عن تقديرات سليمة عن نمو وتوزيع السكان من أجل تحسين الاستجابة لاحتياجات المجتمع من خلال سياسات وبرامج فعالة.

٨ – وتجدر الإشارة إلى أن رصد وتقييم ما يحرزه أي بلد من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا يعتمد أيضا على الإحصاءات الحيوية التي يمكن توليدها من نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وتتضمن الأهداف الإنمائية للألفية الأهداف والغايات المتعلقة بوفيات الأمهات والرضع، التي ينبغي للبيانات الخاصة بها أن تكون مستقاة من نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ومن الضروري أيضا الحصول على تقديرات موثوقة بشأن تعداد السكان الوطني باعتباره قاسِما تُحتسب على أساسه مؤشرات أخرى عديدة تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الفقر المدقع. وتؤكد الدروس المستفادة من رصد الأهداف الإنمائية للألفية أن تحسين إنتاج إحصاءات سليمة باعتبارها أداة فعالة للرصد والتقييم هو عمل ذو أولوية.

ثالثا – توليد قوة الدفع اللازمة لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٩ – شهدت الآونة الأخيرة زخما كبيرا حول نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يعزى إلى إطلاق مبادرات إقليمية في أفريقيا[٣] ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ[٤]، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[٥] وغرب آسيا. ومن خلال هذه المبادرات الإقليمية، التقت دوائر التسجيل المدني والدوائر الصحية والإحصائية في المنتديات الدولية والإقليمية للمرة الأولى، مما يعد اعترافا بأهمية اتباع نهج شمولي من أجل تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وقد قطعت على نفسها تعهدات حكومية دولية هامة، مثل إنشاء

(٣) عقد المؤتمر الأول للوزراء الأفارقة المسؤولين عن التسجيل المدني في أديس أبابا في عام ٢٠١٠.

(٤) عقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، في عام ٢٠١٢.

(٥) عقد المؤتمر الإقليمي الأول لأمريكا اللاتينية بشأن تسجيل المواليد والحق في الهوية في أسونسيون، في عام ٢٠٠٧.

مـؤتمر الـوزراء الأفارقـة المسـؤولين عـن التسـجيل المـدني، وعقـد آسـيا والمحـيط الهـادئ ٢٠١٤-٢٠١٥ لـنظم التسـجيل المـدني والإحصـاءات الحيويـة ومـا يتصـل بـه مـن إطـار عمـل إقليمـي يتـألف مـن أهـداف وغايـات، والهـدف المتمثـل في تعمـيم تسـجيل المواليـد في أمريكـا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحلول عـام ٢٠١٥. وبالإضـافة إلى ذلـك، أدى إضـفاء الطـابع الرسمي على الشراكات على الصعيد الإقليمي، من قبيل فريق اتفاق بريسبين في منطقـة المحيط الهادئ، إلى تعزيـز التعـاون والتنسـيق بـين الشـركاء في التنميـة، ممـا كـان لـه أثـر كـبير في تـوفير الدعم التقني على الصعيد القطري.

١٠ - وتم أيضا إيلاء اهتمام متزايد لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيويـة في المبـادرات العالمية ذات الصلة بصحة المرأة والطفـل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، في إطـار الجهـود الراميـة إلى الإسراع بخطى التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفيـة (الهـدفان ٤ و ٥)، أطلـق الأمـين العـام الاسـتراتيجية العالميـة لصـحة المـرأة والطفـل. وقـد حشـدت هـذه الاسـتراتيجية العديـد مـن الالتزامات والإجراءات التي يتعين تتبعها. واعترافا بأن المساءلة عن الموارد المالية والنتـائج أمـر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف الاستراتيجية العالمية، تم بناءً على طلب الأمين العـام إنشـاء اللجنـة المعنية بالإعلام والمساءلة في مجال صحة المرأة والطفل. وأصدرت اللجنة تقريرا معنونا ''الوفـاء بالوعود وقياس النتـائج''[٦]، نصـت إحـدى التوصـيات الـواردة فيـه علـى ''قيـام جميـع البلـدان بحلول عـام ٢٠١٥، باتخـاذ خطـوات هامـة مـن أجـل إنشـاء نظـام لتسـجيل المواليـد والوفيـات وأسباب الوفاة، وامتلاك نظم معلومات صحية جيـدة الأداء تجمـع بـين البيانـات المسـتمدة مـن المرافق والمصـادر الإداريـة والدراسـات الاستقصـائية''. وكمـا هـو شـأن العديـد مـن الأهـداف والغايات الأخرى، لا يعترف بأهمية نظم التسجيل المدني والإحصاءات الخاصة بالمرأة والطفـل فحسب، ولكنها تعتبر أيضا عنصرا أساسيا في السياسة العامة والتخطيط والتنمية.

١١ - وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الموارد الماليـة اللازمـة مـن أجـل تعزيـز نظـم التسـجيل المدني والإحصاءات الحيوية، أعلن البنك الدولي ومنظمة الصحة العالميـة في عـام ٢٠١٤ خطـة التوسـع في الاسـتثمارات للفتـرة ٢٠١٥-٢٠٢٤[٧]، الـتي تضـمنت مجموعـة مـن الأهـداف الطموحـة للتسـجيل المـدني العـالمي للمواليـد والوفيـات وحـالات الـزواج، والوقـائع الحيويـة الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠. وتتكون الخطة العالمية من ثلاثـة عناصـر رئيسـية هـي: '١' تعزيـز

(٦) http://www.who.int/topics/millennium_development_goals/accountability_commission?Commission_Report_advance_copy.pdf. قدم التقرير ١٠ توصيات طموحة وعملية بهدف التتبع السريع للنتائج المتعلقة بصحة المرأة والطفل وتحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية العالمية.

(٧) http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/HDN/Health/CRVS%20Scaling-up%plan%20final%205-28-14web.pdf.

النظم الوطنية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ ’٢‘ تعزيز الدعم الدولي لهذه النظم؛ و ’٣‘ تبادل المعارف وبناء قاعدة الأدلة اللازمة لوضع نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وينظر في عدد من الآليات المالية للاستثمار في خطة تكاليف تقودها البلدان.

١٢ - وقد أعطى الحوار المتواصل بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ دفعا إضافيا للزخم من أجل تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على الصعيد العالمي. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، قدم الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة تقريره[٨] إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وتضمن التقرير الاقتراح الداعي إلى إنشاء مجموعة من أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بها من شأنها أن تدمج في نهاية المطاف في خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥. وبناء على ذلك، فإن الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المقترحة يشمل صراحةً غايةَ ’’توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام ٢٠٣٠‘‘. وتتضمن أهداف التنمية المستدامة المقترحة أيضا عددا من الغايات ذات الصلة بالصحة التي من المتوقع أن تعتمد على قياس يستخدم نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب العديد من الأهداف والغايات الأخرى المقترحة معلومات حول السكان مفصلة حسب العمر والجنس، وحول الفئات الضعيفة من السكان في بلد من البلدان، ويفترض في الوضع الأمثل أن تستمد هذه المعلومات من نظم للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية قابلة للاستمرار. وثمة صلة أخرى هامة مع أهداف التنمية المستدامة تتمثل في أن الإحصاءات الحيوية المستمدة من نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على المستوى الإداري الأدنى تتسم بأهمية بالغة من أجل رصد التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

١٣ - ومن ثم، تعتبر إحصاءات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية أساسا لا غنى عنه لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، نتيجة للاهتمام المتزايد المولى لأهمية الهوية القانونية وقدرة نظم هذه الإحصاءات على توفير إحصاءات تتسم بالثبات والموثوقية والجيدة التوقيت، يمكن تبويبها في سياق رصد المؤشرات. وستولي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تشديدا خاصا على ’’عدم التخلي عن أحد‘‘. وفي عدد من البلدان، يمثل التسجيل شرطا للحصول على تلك الخدمات والاستحقاقات، ومع ذلك فإن نفس الأشخاص المعرضين لخطر التخلي عنهم هم الذين قد يواجهون صعوبات أكبر في القدرة على التسجيل. وفي حين ستوافق الدول في خريف ٢٠١٥ على النطاق والمحتوى الدقيقين لخطة التنمية الجديدة، فإنه

(٨) A/68/970 and Add.1 and Corr.1.

من المرجح أن تضيف المجموعة الجديدة للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وجها لاستعجال الاستثمار في نظم إحصاءات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

١٤ - وثمة آراء مفادها أن التكنولوجيات الجديدة والتحسينات التي طرأت على أدوات جمع البيانات وإعدادها أتاحت فرصاً فريدة لوضع نظم شاملة وفعالة لهذه الإحصاءات. فالتكنولوجيات الجديدة بإمكانها إتاحة التغلب على الحواجز الجغرافية واللوجستية وغيرها من الحواجز التي تحول دون تسجيل الأحوال المدنية للجميع؛ وإتاحة توفير خدمات عامة تتسم بالكفاءة؛ وزيادة كفاءة إعداد إحصاءات الأحوال المدنية ونشرها؛ والسماح بزيادة تأمين تخزين المعلومات وإنتاجها؛ وتوفير معلومات موثوق بها وجيدة التوقيت لاستخدامها في التخطيط القائم على أدلة. ويمكن أن تيسر هذه التكنولوجيات أيضا إمكانية وصول الأشخاص إلى السجل المدني لغرض التسجيل ولغرض استرجاع الوثائق. ويسعى حاليا عدد متزايد من البلدان بنشاط إلى تحسين استكمال التسجيل بتسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات[٩]. ويجري حاليا أيضا اتباع نهج مبتكرة لإتاحة تسجل المواليد في مرافق الخدمات الصحية ولاستخدام تكنولوجيا الهواتف الجوالة للإبلاغ عن الولادات التي تحدث خارج المرافق الصحية والمناطق التي يصعب الوصول إليها. ومن ثم، توفر ''ثورة البيانات'' فرصة مثالية لتعزيز إمكانية الوصول إلى نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ورفع كفاءتها وتضع إحصاءات المواليد بحزم في طليعة تطوير النظم الإحصائية.

رابعا - نحو نظام قابل للاستمرار لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: أدوار المنظمات العالمية والإقليمية

١٥ - استجابة للجهود التي بذلتها البلدان مؤخرا لإنجاز نظم كاملة لإحصاءات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، قامت الكيانات الحكومية الدولية والإقليمية على مدى السنوات الماضية بتوسيع الدعم الذي تقدمه لتلك النظم. وعلى وجه الخصوص، لا تزال المنظمات الإقليمية تضطلع بدور قيادي في تعزيز الالتزامات السياسية للبلدان بتحسين نظم إحصاءات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وحفز الجهود المبذولة على المستوى العالمي. ويعرض هذا الفرع أدوار المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال إحصاءات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وعلى النحو الموجز أدناه، تضطلع حاليا مجموعة مختلفة من مكاتب

(٩) انظر A World That Counts: Mobilising the Data Revolution for Sustainable Development، تقرير أعده فريق الخبراء الاستشاري المستقل الخاص بالأمين العام والمعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة (٢٠١٤).

الأمم المتحدة ووكالاتها بطائفة واسعة من الأنشطة بطريقة لا مركزية وفقا لولايتها ومجال خبرتها.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

١٦ - توفر اليونيسيف الدعم للحكومات في تنفيذ المادتين ٧ و ٨ من اتفاقية حقوق الطفل[١٠]. ويشمل ذلك توفيرَ التوجيه بشأن تسجيل المواليد وتطوير الممارسات الجيدة لزيادة معدلات تسجيل المواليد. وتقدم المنظمة للبلدان تحليلا للحالات، وحلولا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإصلاح التشريعي وإصلاح السياسات، والتغيير التنظيمي وتغيير العمليات، وتنفيذ إجراءات الاتصال من أجل التنمية، وحفز الطلب على التسجيل، وبناء التحالفات، وتعزيز التعاون. وتضم قاعدة بيانات اليونيسيف في مجال تسجيل المواليد بيانات من أكثر من ١٧٠ بلدا تغطي أكثر من ٢٠ سنة. وتدعم اليونيسيف أيضا جمع البيانات في مجال تسجيل المواليد من خلال الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، وهي برنامج دراسة استقصائية للأسر المعيشية أعدته اليونيسيف لمساعدة البلدان على جمع البيانات عن رفاه الأطفال وأسرهم. وتعمل اليونيسيف أيضا على تحسين تسجيل الوفيات، وذلك بتوفير التوجيه والمدخلات بشأن تسجيل الوفيات والتشريحات الشفوية وتقييم اكتمال تسجيل الوفيات.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٧ - يساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان البلدان في بناء قدراتها في مجال توليد البيانات السكانية، بما في ذلك وضع أو تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، واستخدام هذه البيانات لتوجيه وضع السياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية. ويقف الصندوق أيضا على أهبة الاستعداد للاستفادة من شراكاته مع المكاتب الإحصائية الوطنية للنهوض بالإجراءات التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال.

الأمانة العامة للأمم المتحدة

١٨ - هناك ثلاثة مكاتب داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة تعمل من أجل النهوض بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وتتمثل مجالات تركيز شعبة السكان في الأمم المتحدة بإدارة الشؤون الاقتصادية والشؤون الاجتماعية فيما يلي: إحراز تقدم في إحصاءات تسجيل الوفيات ومعدلات الوفيات؛ وإحراز تقدم في إحصاءات تسجيل المواليد والخصوبة؛ وتقييم

(١٠) United Nations, Treaty Series, vol. 1577, No. 27531.

اكتمال تسجيل المواليد والوفيات باستخدام طرق تحليلية؛ والنهج والتكنولوجيات المبتكرة والجديدة؛ والدراسات القطرية؛ وتقييمات مدى توافر ودقة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على الصعيد المحلي في البلدان المنخفضة إلى المتوسطة الدخل.

١٩ - وتتولى شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المسؤولية عن وضع مبادئ توجيهية ومنهجيات لجمع وإعداد ونشر إحصاءات الأحوال المدنية. ويشمل ذلك إعداد مبادئ وتوصيات لنظم إحصاءات الأحوال المدنية وللكتيبات التقنية. وتضطلع الشعبة بحلقات عمل تدريبية في مجال نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بهدف زيادة المعارف وتنفيذ النهج المعاصرة لتحسين تسجيل الأحول المدنية وإعداد إحصاءات حيوية منتظمة وموثوقة ودقيقة. وتتعهد الشعبة أيضا قاعدة للمعارف، جمعت فيها الطرق والممارسات والمواد الأخرى المتصلة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، مما يتيح مراجع لكل من أمناء التسجيل والإحصائيين.

٢٠ - تمثل مبادرة ''كل امرأة، كل طفل'' التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة خلال مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية الألفية للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ حركة عالمية لحشد وتكثيف الإجراءات الدولية والوطنية التي تضطلع بها الحكومات والهيئات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني للتصدي للتحديات الصحية الكبرى التي تواجهها النساء والأطفال في جميع أنحاء العالم. وفي إطار هذه المبادرة، قررت اللجنة المعنية بالإعلام والمساءلة في مجال صحة المرأة والطفل ضرورة أن تقوم البلدان بتعزيز ما لديها من نظم للمعلومات للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

البنك الدولي

٢١ - لدى البنك الدولي ثلاثة مجالات عمل ذات صلة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، هي: '١' برنامج متعدد البلدان لبناء القدرات الإحصائية يهدف إلى تيسير نفاذ العملاء إلى التمويل العادي المقدم من البنك الدولي لتحسين قدراتهم الإحصائية. ويعنى هذا البرنامج بتمويل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتطوير الإحصائي أو غيرها من خطط العمل المتوسطة الأجل الشاملة المماثلة؛ '٢' تقديم دعم متعدد القطاعات للبلدان لتقوية نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ونظم الهوية الوطنية من خلال عمليات الإقراض والمساعدة التقنية؛ '٣' صندوق تحفيز مرافق الإحصاء لإحراز نتائج، الذي يهدف إلى دعم الخطط الإحصائية الوطنية، ووضع نهج إحصائي على نطاق النظام وعلى الصعيد القطري، وتحسين التنسيق والشراكة بين مستخدمي الإحصاءات ومعديها.

منظمة الصحة العالمية

٢٢ - تعتبر بيانات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، بما في ذلك أسباب الوفاة، ركيزة بالغة الأهمية لعمل منظمة الصحة العالمية. وتستخدم هذه البيانات لفهم التنمية الصحية العالمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وهناك اعتراف بأنها تشكل حجر زاوية للمعلومات الصحية في البلد والتخطيط الصحي فيه. وتدعم منظمة الصحة العالمية الأنشطة المتعلقة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في إطار برنامجها الإحصائي العالمي الأساسي، وتتعهد قاعدة للبيانات القطرية بشأن السلاسل الزمنية للوفيات (المسجلة وأسبابها). وتحافظ منظمة الصحة العالمية أيضا على معيار التصنيف الدولي للأمراض، فيما يتصل بجمع بيانات الوفيات على الصعيد العالمي، وتدعم كذلك العمليات الأخرى لجمع بيانات الوفيات، مثل معايير التشريح الشفوي. وقد قامت المنظمة مؤخرا بنشر ورقات عن دور القطاع الصحي في تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وورقات بشأن تحسين الإحصاءات المتعلقة بالوفيات وتعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

الشراكة في مجال الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين

٢٣ - تهدف الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين إلى تعزيز تحسين استخدام وإعداد الإحصاءات في البلدان النامية. وتيسر هذه الشراكة تنمية القدرات الإحصائية، وتدعو إلى إدماج البيانات الموثوقة في اتخاذ القرارات، وتنسق الدعم المقدم من المانحين لتحقيق الأهداف الإنمائية والحد من الفقر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وأحد العناصر التي لا تتجزأ من عمل هذه الشراكة الدعوة إلى تبسيط الإحصاءات القطاعية الرئيسية في الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات وإلى معالجة الشواغل الإحصائية المهمة بما في ذلك الشواغل المتعلقة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

مصرف التنمية الأفريقي

٢٤ - في إطار البرنامج الأفريقي للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، يقدم مصرف التنمية الأفريقي المساعدة للبلدان الأعضاء الإقليميين للاضطلاع بتقييم شامل لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وفي هذا الصدد، يعمل المصرف بالتعاون مع شركاء آخرين للترويج لثقافة التسجيل بكفاءة وفي الوقت المناسب في المنطقة. كما يسعى إلى تعزيز الحوار الوطني مع الحكومات وإلى بدء مشاريع تهدف إلى تحديث نظم السجل المدني وتحديد الهوية.

مصرف التنمية الآسيوي

٢٥ - مصرف التنمية الآسيوي هو مؤسسة لتمويل التنمية تتمثل مهمته في مساعدة البلدان النامية الأعضاء فيه على الحد من الفقر وتحسين أحوال المعيشة ونوعية الحياة. ويشارك المصرف في بناء قدرات المكاتب الإحصائية والوكالات ذات الصلة على إعداد إحصاءات موثوقة وفي الوقت المناسب، تشمل مجالات نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وهو يعمل في شراكة مع عدد من الشركاء الإقليميين في التنمية من أجل دعم الأنشطة الإقليمية المختلفة المتصلة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مثل المنتديات الإقليمية، وحلقات العمل التدريبية، وتقييمات نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ودعم المبادرات القطرية الرامية إلى تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في مجموعة مختارة من البلدان.

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

٢٦ - مصرف التنمية للبلدان الأمريكية هو مصرف للتنمية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ملتزم بالجهود التي تبذلها البلدان للحد من الفقر وعدم المساواة. ولدى المصرف خطة إصلاح متطورة تسعى إلى زيادة التأثير الإنمائي في المنطقة. ومن المجالات التي يدعمها المصرف تحديث السجلات المدنية ونظم تحديد الهوية، باعتبار أن هذه السجلات هي مفتاح تنمية المشاريع والسياسات العامة الفعالة. ويضطلع المصرف أيضا ببحوث تطبيقية في هذا المجال، وقد نشر عددا من الورقات المتعلقة بآثار السجلات القانونية وأهميتها.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان

٢٧ - يوفر مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الدعم والمساعدة والخبرة الفنية للبلدان المشاركة في المنظمة وللمجتمع المدني من أجل تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتسامح وعدم التمييز. وفي مجال تسجيل السكان، يقدم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الدراية للدول من أجل وضع وتنفيذ أطر إدارية وتنظيمية للإقامة والتسجيل المدني، مع التركيز على توعية صانعي السياسات، وإجراء التقييمات، ووضع استراتيجيات الإصلاح، وإسداء المشورة في مجال السياسات إلى السلطات.

منظمة الدول الأمريكية

٢٨ - تضم منظمة الدول الأمريكية جميع الدول المستقلة في الأمريكتين وعددها ٣٥ دولة، وتشكل المنظمة المنتدى الرئيسي في هذا النصف من الكرة الأرضية على الصعد السياسي والقانوني والاجتماعي والحكومي. وتدعم المنظمة، عن طريق برنامجها الشامل للهوية المدنية في الأمريكتين، الدول الأعضاء فيها فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها هذه الدول لإنهاء النقص في التسجيل ولكفالة الاعتراف بالحق في الهوية المدنية لجميع الأشخاص في المنطقة. وتقدم المنظمة في الوقت الراهن الدعم في مجالات تسجيل المواليد في المستشفيات، والقيام بحملات متنقلة في المناطق الحدودية، وقدرة المؤسسات على تبادل المعلومات والحفاظ على أمن قواعد البيانات، وترميم ما تلف من سجلات، وتعزيز المؤسسات، والتعاون الأفقي فيما بين سجلات الأحوال المدنية.

أمانة جماعة المحيط الهادئ

٢٩ - تعمل أمانة جماعة المحيط الهادئ على مساعدة سكان جزر المحيط الهادئ في تحقيق التنمية المستدامة. وتهدف شعبة الإحصاءات من أجل التنمية إلى تعزيز قدرة الوكالات الوطنية للتخطيط الإحصائي والاجتماعي والاقتصادي على توفير البيانات لأغراض الحوكمة. وتقدم الشعبة، بوجه خاص، الدعم الاستراتيجي والتقني إلى البلدان لمساعدتها على تحسين نُظمها للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وتنسق المبادرات المشتركة بين الوكالات، ومنها خطة عمل منطقة المحيط الهادئ للإحصاءات الحيوية، التي يدعمها فريق اتفاق بريزبن. وتتمثل أهداف هذا الفريق في دعم البلدان والأقاليم في تحسين توفير البيانات عن المواليد والوفيات وأسباب الوفاة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتحسين حصيلة الاستثمارات. وتركز الشعبة أيضا بشدة على تعزيز استخدام نظم البيانات الإدارية مثل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وعلى دعم الصلات مع القطاعات الأخرى والنظم الإحصائية الوطنية عن طريق الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣٠ - تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المسؤولية عن وضع مبادئ توجيهية ومنهجيات وأدوات لِيُسترشد بها في تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في البلدان الأفريقية، وتقدم اللجنة إلى الدول الأعضاء فيها خدمات استشارية تقنية في مجال تطوير نظمها للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وتتولى اللجنة أيضا دور أمانة برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وتستمد الأمانة ولايتها من

التوجيهات الصادرة عن الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التسجيل المدني الذين أصبحوا يشكلون محفلا دائما يندرج ضمن مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتتولى اللجنة، بوصفها الأمانة، تنسيق بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية وأنشطة الدعوة والرصد على الصعيدين القاري والقطري.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٣١ - تتيح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منبرا شاملا متعدد الأطراف لتعزيز برامج التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية باعتبارها مسألة إنمائية رئيسية، وتعمل اللجنة بالتعاون مع الحكومات وفي إطار شراكة إقليمية مع المنظمات لدعم تطوير نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في البلدان. ومن الأنشطة التي تضطلع بها التوعيةُ بأهمية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة؛ والعمل مع الحكومات والشركاء لإنجاز تقييمات لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ وإقامة شبكة إقليمية تضم الجهات المعنية بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ ودعم الحكومات والشركاء في تنسيق الأنشطة المنجزة على الصعيد القطري؛ ونشر المعارف والأدوات والموارد. واضطلعت اللجنة بدور أمانة المؤتمر الوزاري الأول بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والذي اعتمد إعلانا وزاريا، وأقر إطار عمل إقليميا للأهداف المتوخاة على الصعيد الإقليمي والغايات المحددة على الصعيد الوطني، وأعلن الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤ ''عقد التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ''.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٣٢ - تنشر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا البيانات الوطنية القابلة للمقارنة والمتعلقة بالأحوال المدنية المسجلة (المواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق) في المنطقة، مقرونة بتحليل تكميلي. وبما أن إعداد إحصاءات موثوق بها للأحوال المدنية ونشرَها أمر أساسي حتى يتسنى إنجاز أعمال التخطيط على نحو أمثل، تدعم اللجنة بلدانها الأعضاء فيما يتعلق بالأنشطة من هذا القبيل، وذلك لتعزيز نظم التسجيل المدني في جميع أنحاء المنطقة. وتجري اللجنة تقييمات لمدى توفر البيانات عن المؤشرات الرئيسية في المنطقة، وتقدم مذكرات تقنية، بغرض دعم البلدان الأعضاء في إعداد إحصاءات وتحديد مؤشرات تتفق مع المعايير والتعاريف الدولية.

خامسا - الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا شعبة الإحصاءات في إطار دعم برنامج التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

ألف - إنشاء الفريق العالمي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٣٣ - نوقش تشكيل فريق عالمي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في مناسبة جانبية عُقدت في الدورة الخامسة والأربعين للجنة الإحصائية. وضمّ الاجتماع الأوّلي الجهات المعنية الرئيسية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ واتفق الجميع على ضرورة إنشاء آلية عالمية من شأنها تمكين الأعضاء من تقديم دعم منسّق ومتوازن في تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بالاستناد إلى خبرات ومجال اهتمام كل منهم. ومن شأن هذه الآلية أيضا أن تمكّن الأعضاء من تبادل المعلومات عما يضطلعون به من أنشطة بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

٣٤ - واتفق المشاركون على أن الأهداف الرئيسية للفريق هي (أ) تحقيق التقارب بين الأولويات الاستراتيجية والولايات من أجل اعتماد نهج شامل في التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وتهيئة بيئة تمكن من تحقيق المزيد من التعاون على كل من الصعد الوطني والإقليمي والعالمي؛ (ب) وتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة المضطلع بها عالميا من أجل دعم الزخم الحالي على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ (ج) واستقصاء المزيد من الفرص والاستفادة منها للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ (د) والتوعية بأهمية مسألة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بوصفها ضرورة إنمائية.

٣٥ - وتضطلع شعبة الإحصاءات بدور أمانة الفريق العالمي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. واتفق الفريق على عقد اجتماع سنوي مباشر واحد على الأقل في نيويورك، وأن يكون موعده قريبا من تواريخ دورة اللجنة الإحصائية. واتُّفق على أن تُعقد اجتماعات أخرى حسب الحاجة أو حينما تسنح الفرصة، على أن يكون توقيتها مباشرة بعد الاجتماع الرئيسي بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية المعقود على الصعيد العالمي أو الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، حُدّد أن الاجتماعات الافتراضية وتبادل الرسائل الإلكترونية تشكل هي أيضا خيارات مناسبة للفريق في إنجاز أعماله. ويتألف أعضاء الفريق من منظمات حكومية دولية وإقليمية ملتزمة بتطوير برامج التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ويمثلها في الفريق كبار الموظفين فيها[(١١)].

(١١) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كان من بين المنظمات الأعضاء مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية

٣٦ - وعقد الفريق ثلاثة اجتماعات بعد اجتماعه الأوّلي. وعُقد الاجتماع الأول في أديس أبابا في نيسان/أبريل ٢٠١٤ كاجتماع جانبي في الاجتماع التشاوري العالمي بشأن التخطيط والجوانب التقنية للاستثمار في نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وأما الاجتماع الثاني فعُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في سيول، كاجتماع جانبي في المؤتمر الدولي لإدارة مسائل الهوية. وقرر الفريق في تلك المناسبة أن يستعرض المواد والمنشورات الموجودة التي أعدّها كل عضو بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويجري حاليا تنفيذ هذا الاستعراض الذي يهدف إلى الكشف عن مواطن التداخل فيما بين المواد التقنية، وعن المجالات التي يشوبها نقص في المعارف. وعُقد الاجتماع الثالث في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بمناسبة المؤتمر الوزاري بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ. واستعرض الأعضاء عدة أمور، منها ما يكتسيه التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من أهمية بالنسبة للمناقشات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٧ - وخلال عام ٢٠١٤، صمّمت شعبة الإحصاءات وأنشأت الموقع الشبكي للفريق، وعنوانه: http://unstats.un.org/unsd/demographic/CRVS/GlobalCRVS.html.

باء - عرض التنقيح الثالث للمبادئ والتوصيات المتعلقة بإنشاء نظام للإحصاءات الحيوية

٣٨ - بعد صدور تقرير الأمين العام عن الإحصاءات الديمغرافية الذي قُدّم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٤[١٢]، أُعدّت طبعة رسمية للتنقيح الثالث للمبادئ والتوصيات المتعلقة بإنشاء نظام للإحصاءات الحيوية ونُشر نصها الإنكليزي في مطبوعات وعلى الإنترنت[١٣].

٣٩ - وتعمل شعبة الإحصاءات حاليا على إعداد سلسلة من حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية لتيسير تنفيذ هذه المبادئ والتوصيات في النُظم الإحصائية الوطنية. ونُظمت

والاجتماعية لغربي آسيا، ومبادرة ''كل امرأة وكل طفل''، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشعبة الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وشعبة الإحصاءات، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية.

(١٢) E/CN.3/2014/16.

(١٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.13. XVII. 10. متاح على العنوان: http://unstats.un.org/unsd/demographic/standmeth/principles/default.htm.

حلقة العمل الأولى من هذه السلسلة بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكانت موجّهة إلى كل من الخبراء الإحصائيين والمسجلين من البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية، وعقدت في أديس أبابا من ٢ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتعمل شعبة الإحصاءات حاليا، بواسطة الفريق العالمي للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، على تحديد شركاء على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل نشر المعايير الإحصائية الدولية المنقحة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية عن طريق إعداد حلقات عمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وعقدها في مناطق أخرى، كآسيا وأمريكا اللاتينية.

٤٠ - ويقتضي صدور التنقيح الثالث للمبادئ والتوصيات المتعلقة بإنشاء نظام للإحصاءات الحيوية تحديثَ الأدلة والكتيبات المقترنة به والمتعلقة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، مثل دليل التدريب على نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية[١٤] أو دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: إدارتها وعملياتها وصيانتها[١٥]. وبناء على ذلك، تعتزم شعبة الإحصاءات تنقيح محتويات الأدلة ذات الصلة تدريجيا حتى تتيح للبلدان مجموعة كاملة ومحدثة من المنشورات المتعلقة بالمبادئ التوجيهية والمعايير المعاصرة لإنشاء نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية و/أو تحسينها في جميع أنحاء العالم.

جيم - مركز معارف التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٤١ - بالإضافة إلى إعداد منشورات عن المعايير الدولية في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، تتعهد شعبةُ الإحصاءات مركزا لمعارف التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (http://unstats.un.org/unsd/vitalstatkb) لتيسير تبادل وتشاطُر المعارف والمعلومات المتعلقة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على الصعيد الدولي. ويعمل مركز المعارف على توثيق ونشر المبادئ التوجيهية المنهجية، والمقالات البحثية، والممارسات والأنشطة القطرية في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويقدم المركز أيضا معلومات تغطي مجاليْ التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وذلك قدر المستطاع وحسب ما هو متاح. وستواصل شعبة الإحصاءات تعهّد هذا المورد المتاح إلكترونيا وتحسينه.

(١٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.XVII.10.

(١٥) المرجع نفسه، رقم المبيع A.98.XVII.11.

سادسا - الخلاصة والاستنتاجات

٤٢ - إدراكا للطابع المتعدد القطاعات لنظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية ولقيمتها بالنسبة للهوية القانونية وحقوق الإنسان والصحة والحكم الرشيد والإدارة، زاد الاهتمام بهذه النظم على كل من الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وفي إطار تناول التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في سياق التنمية الأوسع نطاقا، شهدت السنوات الأخيرة اتخاذ العديد من المبادرات لتحسين النظم الوطنية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وأعرب عدد متزايد من البلدان عن التزامات راسخة بإنشاء نظام من هذا القبيل أو بإصلاح النظام الموجود واقترن ذلك في كثير من الأحيان بالإرادة السياسية، وزادت منظمات دولية وإقليمية من الدعم الذي تقدمه لتحقيق ما تتوخاه الجهود الوطنية. وأعطت المناقشات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وثورةِ البيانات مزيدا من الدفع لاغتنام هذه الفرصة الفريدة لإحداث التغيير.

٤٣ - ونظرا لتنامي الزخم في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، تعمل شعبة الإحصاءات حاليا على توسيع نطاق أنشطتها في المنطقة، بطرق منها إنشاء الفريق العالمي لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وعلى الترويج الفعال للتنقيح الثالث للمبادئ والتوصيات المتعلقة بإنشاء نظام للإحصاءات الحيوية الصادر عام ٢٠١٤.

٤٤ - واللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإحاطة علما بهذا التقرير.